العنف ضد المرأة في المغرب...

مقاربة نفسية اجتماعية

www.arabpsynet.com/Documents/DocAharchaouViolAgainstWomMo.pdf

الغالي أحرشاو

شعبة علم النفس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس

aharchaou_rhali@yahoo.fr

الواقع أن الخطاب حول العنف عامة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، غالبا ما يبدو غامضا بفعل جملة من التباينات والتناقضات التي يمكن إجمالها في الآتي:

* الكل يعلم أن المخلفات المأساوية للنصرفات الإنسانية العنيفة (حروب، قلاقل، صراعات، نزاعات، إرهاب...) كانت وما تزال تلقي بظلالها عبر العصور والحقب على كافة بلدان المعمور. فكثيرة هي الأصوات التي تؤكد على التفاقم المهول والمقلق لمثل هذه التصرفات خلال العقود الأخيرة، رغم أن أصواتا أخرى تعارض هذا التأكيد وتشكك في بعض الإحصائيات والتأويلات التي تؤشر على تلك التصرفات.

* في مقابل التنديد بالعنف ورفضه المتواصل عبر الحقب الحديثة وفي مختلف بلدان المعمور، يوجد إقبال متزايد على الأعمال الأدبية والفنية والألعاب الرياضية والترفيهية والعلاقات الإنسانية والعاطفية المتضمنة لأفكار ومشاهد وصور وأفعال العنف التي ترضي رغبات الإنسان ونزواته المختلفة.

* اعتماد نوع من الخطاب السطحي التبسيطي حول العنف والذي نجده يرجح الكم على الكيف ويتشبع بحتميات سياقية اقتصادية واجتماعية غير مبررة. فالعنف ضد المرأة يتولد بمنظور هذا الخطاب الذي تروج له كثير من وسائل الإعلام والجمعيات المدنية والهيئات السياسية عندنا عن أشخاص يولدون وينشأون حصريا في عائلات مفككة داخل أحياء هامشية تنخرها ويلات الفقر والجهل ومآسي البطالة والانحراف، في حين أن الأشياء ليست بهذه البساطة، لأن الأساسي لا يكمن في التركيز فقط على الأعراض السطحية لظاهرة العنف بل التنصيص على مصادرها وجذورها العميقة.

* ترجيح منطق التهويل على منطق الاحتكام إلى البحث العلمي بخصوص ظاهرة العنف ضد المرأة عندنا. فالتعامل الفعال مع هذه الظاهرة لا يكمن في منطق التهويل والإقرار بأحكام ذاتية انطباعية بناء على استطلاعات واستمارات محدودة لأراء وشكاوى بعض النساء المعنفات، بل يتحدد أساسا في الاحتكام بواقع هذه الظاهرة ومآلها إلى منطق البحث العلمي الحقيقي الذي يقربنا من فهمها وتفسيرها والتدخل لعلاجها.

الأكيد إذن أن العنف ضد المرأة يشكل ظاهرة كونية كانت وما تزال تحظى بالحضور المتواصل في شتى أنحاء العالم، وبالتالي فهي لا تمثل شيئا جديدا بالنسبة للمغرب، حيث إن أغلبنا عايش أو سمع أو قرأ أو قام بسلوكات عنيفة تجاه الأنثى. فقط الجديد هو أن هذه الظاهرة أصبحت تكتسب عندنا بعض الشهرة خلال العقدين الأخيرين وذلك لاعتبارات عديدة أهمها (Jean Berger، 1993؛ أحرشاو، 2010):

- اتساع وتطور قاعدة الفعل الحقوقي والعمل الجمعوي في المغرب وبالخصوص فيما يتعلق بميادين محاربة التمييز والعنف ضد المرأة والدفاع عن حقوقها المشروعة.

الواقع أن الخطاب حول العنف عامة، بما في ذلك العنف ضد المرأة، غالبا ما يبدو غامضا بفعل جملة من التباينات والتناقضات

أن العنف ضد المرأة يشكل ظاهرة كونية كانت وما تزال تحظى بالحضور المتواصل في شتى أنحاء العالم، وبالتالي فهي لا تمثل شيئا جديدا بالنسبة للمغرب

غايتنا في هذا الورقة تتحدد في اتخاذ المقاربة النفسية الاجتماعية كمرجعية أساسية للاستنطاق الدقيق لطبيعة هذه الظاهرة ومقوماتها ومظاهرها الكمية والكيفية

– إقرار كثير من القطاعات الحكومية والهيئات الحزبية والمنظمات الحقوقية والجمعيات المدنية والوسائل الإعلامية بتفاقم ظاهرة العنف ضد النساء وتطورها عندنا في الزمان والمكان.

إذا كانت غايتنا في هذا الورقة تتحدد في اتخاذ المقاربة النفسية الاجتماعية كمرجعية أساسية للاستنطاق الدقيق لطبيعة هذه الظاهرة ومقوماتها ومظاهرها الكمية والكيفية المختلفة، فإن اهتمامنا سينصب على التفصيل في النقاط الثلاث التالية:

– المفهوم والمدلول

– الحجم والأشكال والأسباب

– الوقاية والعلاج

1. المفهوم والمدلول

إن العنف بما في ذلك العنف ضد المرأة، الذي يشكل ظاهرة إنسانية كونية تحكمها محددات بيولوجية وسيكولوجية وسوسيولوجية وثقافية وعرقية، يوجد في جميع الأماكن ويشمل مختلف مجالات الحياة العائلية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدرسية والدينية. وإذا كان مرد هذا الحضور القوي يعود ببساطة إلى كون العنف يعتبر من ضمن المكونات الطبيعية القاعدية لكل شخصية، فإن ذلك يشكل إقرارا يستوجب بعض التوضيح باعتماد الوقائع التالية (Jean Berger، 1993):

* كل مظاهر الإيلام بواسطة الإثارة الجنسية الشبقية Erotisme التي كانت تتخذ في الماضي أشكالا استعرائية Exhibitionnstes، أصبحت حاليا تمثل نوعا من العنف لأنها بعيدة عن الحب الحقيقي والعاطفة الصادقة. وكما أن بعض الأعراف والتقاليد الحاضرة في كثير من الدول العربية (مصر، السودان، موريتانيا وإلى حد ما اليمن والأردن وليبيا) والتي ما تزال تمارس على مستوى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث خوفا من ممارستهن للجنس قبل الزواج (ختان، خياطة المهبل) ، تشكل قمة السلوكات والأفعال العنيفة ذات الانعكاسات الخطيرة على صحة الأنثى. وفي المغرب توجد عناصر ثقافية تقلل من قيمة المرأة وتشرعن تعريضها لأنواع من العنف الرمزي والاجتماعي مثل تطليقها في حالة إنجابها للبنات فقط أو عدم إنجابها بالمرة.

* إن العنف الذي يشير في الاستعمال اليومي إلى سلوكات الابتزاز والاغتصاب Extractions العدوانية الموجهة نحو شخص أو مجموعة من الأشخاص، يعبر في السيكولوجيا المرضية عن استعداد ذهني كوني، يتواجد لدى الإنسان منذ الولادة كمكون فطري طبيعي داخلي لا يستهدف شخصا بعينه ولا يتدخل عند مستوى الرغبة في القتل، لأنه في مدلوله الأصلي يشكل أحد المكونات الضرورية للحياة. وبهذا المعنى فالعنف الذي يدل في وظيفته على موقف ذهني عفوي بسيط، قوامه الدفاع عن توازن الذات وتحقيق أمنها وراحتها عوض الاهتمام بخصائص الموضوع المستهدف ومآله، عادة ما يتميز من جهة عن الكراهية La haine التي تستهدف شخصا محددا وتنتظر نتيجة مريحة من الفعل الهدام الذي يصيب الضحية، ومن جهة أخرى يتميز عن العدوانية L'agressivité التي تعبر عن سلوك تخريبي يروم تحقيق اللذة والنشوة برؤية الضحية وهي تعاني وتتعذب. فعلى أساس كونه يمثل من جهة أولى حصيلة تأويلات ذاتية وبناءات اجتماعية تتغير وتتلون حسب نوعية البلد والبيئة والثقافة والأشخاص، ويشكل من جهة أخرى محتوى موضوعيا يتبدل ويتحول تبعا لممارسيه (أزواج، شباب، منحرفون، أسر، مؤسسات، دولة...) وخسائره وانعكاساته (جسدية، نفسية، جنسية، خفيفة، متوسطة، حادة...) وأوساطه (حضري / قروي، أسري / مهني، شعبي / راقي...) وأسلوبه (فردي / جماعي)، فإن هذا المفهوم عادة ما يستخدم بمعان متعددة من قبيل: التعسف في

المختلفة

في المغرب توجد عناصر ثقافية تقلل من قيمة المرأة وتشرعن تعريضها لأنواع من العنف الرمزي والاجتماعي مثل تطليقها في حالة إنجابها للبنات فقط أو عدم إنجابها بالمرة

العنف الذي يدل في وظيفته على موقف ذهني عفوي بسيط، قوامه الدفاع عن توازن الذات وتحقيق أمنها وراحتها عوض الاهتمام بخصائص الموضوع المستهدف ومآله

أن العنف لا يشكل مفهوما فقط بل هو موضوع ثقافي تحكم تعريفه مرجعيات متعددة تتراوح بين ما هو ذاتي – إدراكي، حيث يقال بأن العنف هو ما يجعل الشخص عنيفا، وما هو اجتماعي – قانوني، حيث يقال بأن العنف هو ما يعاقب عليه القانون

السلطة والقوة، الضرب واللكم، الاعتداء والإيذاء، التخويف والإذلال...إلخ. ويعني هذا أن العنف لا يشكل مفهوما فقط بل هو موضوع ثقافي تحكم تعريفه مرجعيات متعددة تتراوح بين ما هو ذاتي – إدراكي، حيث يقال بأن العنف هو ما يجعل الشخص عنيفا، وما هو اجتماعي – قانوني، حيث يقال بأن العنف هو ما يعاقب عليه القانون (أحرشاو، 2010؛ Pain ، 2006). وهي مرجعيات تصب كلها في التعريف الشامل الذي تضمنه إعلان الأمم المتحدة في دجنبر 1993 لمناهضة العنف ضد المرأة والذي يجمل في مادتيه الأولى والثانية العنف في " أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة {....} ويشمل العنف ضد المرأة أنواعا كثيرة أهمها: العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث سواء في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على الفتيات وختانهن واغتصاب الزوجات وغيرها من الممارسات العنيفة المؤذية للمرأة وإذلالها واستغلالها، أو في إطار المجتمع العام بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب والاتجار في النساء وإجبارهن على البغاء والتخويف والاستغلال في مكان العمل وفي مؤسسات التعليم، أو الذي ترتكبه الدولة أو تتستر وتتغاضى عنه أينما وقع حتى داخل الأسرة".

(أحرشاو، 2010؛ Pain، 2006)

يشمل العنف ضد المرأة أنواعا كثيرة أهمها: العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث سواء في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على الفتيات وختانهن واغتصاب الزوجات وغيرها من الممارسات العنيفة المؤذية للمرأة وإذلالها واستغلالها

2. الحجم والأشكال والأسباب

في غياب الأبحاث العلمية الشاملة والإحصائيات الرقمية الدقيقة يصعب تقديم صورة تقريبية لواقع العنف الممارس ضد المرأة في المغرب. فالبحث في ضخامة حجم هذه الظاهرة وفداحة انعكاساتها لم يتبلو بعد، بحيث لا نتوفر على الأعداد الحقيقة لضحاياها ولا على التوصيف الشامل لأشكالها وأسبابها، الأمر الذي يتعذر معه التكهن بأفق تطورها ومآل مستقبلها. فحتى بعض المعطيات والأرقام الجزئية التي نصادفها من حين لآخر في تقارير رسمية ناذرة ونشرات جمعوية محدودة وبيانات حقوقية مناسباتية، والتي تؤكد في مجملها على خطورة هذه الظاهرة واستفحالها رغم كل الجهود والمبادرات والقوانين والحملات التي استهدفت محاربتها والحد من انتشارها، هي في الواقع توقعات وإسقاطات تقريبية تحكمها في الغالب تقديرات عشوائية وتحليلات سطحية إلا فيما هو قليل وناذر. لهذا لا نستبعد أن القلق السائد عندنا بخصوص خطورة واستفحال هذه الظاهرة، ينبني في الأساس على نوع من الشعور الحدسي الذي لا تدعمه معرفة حقيقية تسندها نتائج وخلاصات البحث العلمي . فباستثناء استطلاعات ودراسات ميدانية جد محدودة أنجزتها بعض الجهات الحكومية (كتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، المندوبية السامية للتخطيط والإحصاء) وبعض المنظمات النسائية والحقوقية (منتدى الزهراء للمرأة المغربية، ربيع المساواة، شبكة أنازور، اتحاد العمل النسائي، جمعية 95 المغاربية من أجل المرأة)، والتي كشفت أهم نتائجها عن أرقام ومعطيات مخيفة بخصوص العنف ضد المرأة، باستثناء ذلك فإن أخبار الضرب والجرح والإهانة والإذلال والاغتصاب والطرد من البيت التي تتناقلها بعض وسائل الإعلام والجمعيات المدنية والمنظمات الحقوقية وأحاديث العامة لا تخرج في واقع الأمر عن الصورة الحدسية السابقة الذكر.

إذن، في انتظار التوفر على معطيات ووقائع مستمدة من أبحاث ودراسات ذات مواصفات وضوابط علمية دقيقة، نشير إلى أنه وتبعا لتقارير واستطلاعات ودراسات تتقاطع فيها جهود الأطراف الحكومية والجمعوية والحقوقية الآنفة الذكر، يمكن الإقرار بأن الممارسات العنيفة في حق المرأة بالمغرب تتمظهر تبعا لحجمها وأشكالها وأسبابها في الآتي (أخبار بلادي، 2011، سعيد

في غياب الأبحاث العلمية الشاملة والإحصائيات الرقمية الدقيقة يصعب تقديم صورة تقريبية لواقع العنف الممارس ضد المرأة في المغرب

لا نستبعد أن القلق السائد عندنا بخصوص خطورة واستفحال هذه الظاهرة، ينبني في الأساس على نوع من الشعور الحدسي الذي لا تدعمه معرفة حقيقية تسندها نتائج وخلاصات

الكحل، 2011؛ أحرشاو، 2010):

أ) من حيث الحجم

يمكن إجمال حجم ظاهرة العنف ضد النساء في المغرب في الوقائع التالية:

* استفحال وتفشي هذه الظاهرة، بحيث يقدر عدد الضحايا ب 6 ملايين من أصل 9 ملايين ونصف امرأة تتراوح أعمارهن ما بين 18 و 64 سنة وبنسبة 63% تقريبا.

* رغم الجهود التي بدلها المغرب في مجال محاربة العنف ضد المرأة، فالملاحظ أن هذه الظاهرة لا تزال متفشية؛ إذ أظهرت إحصائيات مرصد "عيون نسائية " لعام 2008 أن 18 امرأة أقدمت على الانتحار بسبب العنف، بينما تعرضت 121 لعاهات مستديمة و13 للإجهاض.

* يشمل العنف ضد المرأة كل الفئات ومختلف الأعمار، بحيث اتضح أن الزوجات والعاملات والعاطلات والطالبات والأميات جميعهن معرضات للتعنيف وسوء المعاملة في البيت كما في الشارع والعمل.

* يأتي بيت الزوجية في مقدمة الأماكن التي تعنف فيها المرأة بنسبة 55% في مقابل 45% للأماكن الأخرى بما فيها الفضاءات العامة والمهنية والتعليمية.

* تمثل نسبة 70% الشابات المعنفات المتراوحة أعمارهن ما بين 18 و40 سنة ونسبة 50% النساء البالغات 50 سنة وبنسبة أقل للبالغات 60 سنة فأكثر.

* تشكل المتزوجات الضحايا الأكثر عرضة للعنف بنسبة 55% والمطلقات بنسبة 7% والعازبات بنسبة 5% والأرامل بنسبة 2%. بينما تمثل المعنفات العاملات 25% في مقابل 16% للمعنفات العاطلات، والمعنفات الأميات 32% في مقابل 27% للمعنفات المتعلمات من مستوى ابتدائي و33% من مستوى ثانوي و 7% من مستوى جامعي.

* يأتي الزوج على رأس الأشخاص الممارسين للعنف ضد المرأة في المغرب بنسبة 50% متبوعا بالطليق بنسبة 6% والخطيب والصديق والأخ والعامل والزميل بنسبة أقل.

ب) من حيث الأشكال

يمكن إجمال أشكال ظاهرة العنف ضد النساء في المغرب في المظاهر التالية:

* كثيرة هي الأشكال والأنواع التي تتخذها ظاهرة العنف ضد المرأة في المغرب وفي مقدمتها مظاهر الدفع والركل والضرب والشتم والصراخ والتخويف ثم التجاهل والإهمال والتهديد بالطلاق. وهي أشكال وأنواع ناذرا ما تلجأ الضحية إلى البوح أو التصريح بها حفاظا على لحمة الأسرة ومصلحة الأطفال وشرف العائلة.

* عموما يمكن توزيع الممارسات العنيفة ضد المرأة في المغرب على ستة أنواع:

- في البداية نجد العنف النفسي بنسبة 48% ويشمل سلوكات الإهانة والتبخيس والسخرية والصياح والتخويف والاستغلال والتهديد بالضرب والطرد والطلاق وحتى القتل وغيرها من التصرفات التي قد تدفع بالضحية إلى الانتحار.
- يأتي في المرتبة الثانية العنف المتعلق بالحرمان من الحريات الشخصية بنسبة 31% كحرية الخروج من البيت واختيار الأصدقاء أو استعمال أحد أساليب منع الحمل.
- في المرتبة الثالثة نجد العنف المتعلق بتطبيق القانون بنسبة 17،3% كالإهمال والحرمان من النفقة ورؤية الأولاد وعدم الإنفاق.
- في المرتبة الرابعة يأتي العنف الجسدي بنسبة 15،2% كالضرب والحروق والتعنيف.
- ويحتل المرتبة الخامسة العنف الجنسي بنسبة 8،7% كالتحرش والاغتصاب.
- وأخيرا نجد العنف الاقتصادي بنسبة 8،2% كالاستغلال والاستيلاء على الأجرة

يشمل العنف ضد المرأة كل الفئات ومختلف الأعمار، بحيث اتضح أن الزوجات والعاملات والعاطلات والطالبات والأميات جميعهن معرضات للتعنيف وسوء المعاملة في البيت كما في الشارع والعمل

يأتي الزوج على رأس الأشخاص الممارسين للعنف ضد المرأة في المغرب بنسبة 50٪ متبوعا بالطليق بنسبة 6٪ والخطيب والصديق والأخ والعامل والزميل بنسبة أقل

في البداية بخد العنف النفسي بنسبة 48٪ ويشمل سلوكات الإهانة والتبخيس والسخرية والصياح والتخويف والاستغلال والتهديد بالضرب والطرد والطلاق وحتى القتل وغيرها من التصرفات التي قد تدفع بالضحية إلى الانتحار

والممتلكات.

* إن أشكال العنف السابقة الذكر تختلف درجاتها تبعا لسن الضحايا، حيث يمثل العنف الجسدي 54% وسط الإناث المتراوحة أعمارهن ما بين 16 و30 سنة، والعنف الجنسي 60% وسط الفتيات الأقل من 16 سنة، والعنف الاقتصادي 49،5% ثم العنف الجسدي 33،7% وسط النساء البالغات 60 سنة.

3. مـــن حيـث الأسبـاب

هناك أسباب متعددة لظاهرة العنف ضد المرأة في المغرب، بحيث أنه وفي غياب الدراسات العلمية الدقيقة لا يمكن المفاضلة بين تلك الأسباب اعتقادا منا أنها تساهم كلها في بروز وتغلغل هذه الظاهرة في أوساطنا الأسرية والعائلية وفي مؤسساتنا التعليمية والصحية والمهنية. فأغلب الأبحاث التي أنجزت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تقر بأن العنف ضد المرأة يشكل نتيجة لعوامل عديدة تترجمها السياقات المجتمعية بمكوناتها البيئية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية (Pain، 2006؛ Debarbieux، 2006، 2003). فمختلف نتائج هذه الأبحاث والدراسات تقر بالاستبعاد الكامل لمرجعية الحتمية المطلقة في ظهور التصرفات والأفعال العنيفة؛ إذ أن الشخص الممارس للعنف ضد المرأة قد يكون صغيرا أو كبيرا، مراهقا أو راشدا، أميا أو متعلما، فقيرا أو غنيا، عاملا أو عاطلا، حضريا أو قرويا...إلخ. وهذا ما يعني أن ظاهرة العنف ضد المرأة في المغرب تشكل بدورها حصيلة أسباب متنوعة تحكمها سياقات متعددة نجملها في الآتي:

* السياق العائلي بجوانبه الأسرية المختلفة التي تغذي بعض مظاهر العنف ضد النساء وبصورة خاصة فيما يتعلق باضطراب العلاقات الأسرية وتفككها والخلافات الزوجية وتفشي الفقر والبطالة وانتشار الجهل والأمية في أوساط المتزوجين وغير المتزوجين من الرجال والنساء على حد سواء.

* السياق المجتمعي ومختلف مكوناته البيئية والجغرافية والاقتصادية والثقافية التي تغذي بدورها سلوكات العنف ضد النساء، بحيث أن أوضاع البؤس والفساد والفقر والتهميش والأمية والبطالة والإحباط وتدني القيم وغيرها من المظاهر المستشرية في كثير من حواضرنا وبوادينا، مدننا وقرانا، أحيائنا ومداشرنا، كلها عوامل تتسبب في ممارسة العنف ضد النساء والرفع من حجمه ووتيرته.

فالراجح أن المغرب يعيش بفعل هذه الأوضاع تناقضات بخصوص قضية المرأة، تترجمها مظاهر كثيرة وفي مقدمتها:

- المناداة بالمساواة وبإنصاف المرأة وفي نفس الوقت النظر إليها ككائن ضعيف بيولوجيا وبالتالي الاحتفاظ للرجل بالسمو والتعالي. وهذه مفارقة تبدو جلية الحضور في أوساطنا الأسرية والاجتماعية وفي منظوماتنا التربوية والقانونية وفي أعرافنا وتقاليدنا ووعينا الثقافي المشترك.
- رغم الخطاب الرسمي المعلن حول مكافحة العنف ضد المرأة، فالواضح أن المؤشرات الدالة على الإرادة الفعلية لاستئصال العنف في جذوره ومنابعه الثقافية والقانونية والتربوية والإعلامية تبدو ضعيفة إلى حد كبير.
- بالنظر إلى هشاشة وضعها السوسيواقتصادي والثقافي والقانوني، فإن المرأة كانت وما تزال تشكل الضحية الأولى لأفعال التعنيف والنظرة الدونية وثقافة التمييز. فالعنف ضدها يتفاقم مع تفاقم مشاكل الحياة عامة، بحيث ثبت أن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية غالبا ما تؤدي إلى ارتفاع حالات العنف ضد النساء في المغرب.
- كثير من الفتيات الصغيرات يدفع بهن الفقر إلى الخدمة في البيوت، حيث يعشن أوضاع

يأتي في المرتبة الثانية العنف المتعلق بالحرمان من الحريات الشخصية بنسبة 31٪ كحرية الخروج من البيت واختيار الأصدقاء أو استعمال أحد أساليب منع الحمل

أغلب الأبحاث التي أنجزت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، تقر بأن العنف ضد المرأة يشكل نتيجة لعوامل عديدة تترجمها السياقات المجتمعية بمكوناتها البيئية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية

أن أوضاع البؤس والفساد والفقر والتهميش والأمية والبطالة والإحباط وتدني القيم وغيرها من المظاهر المستشرية في كثير من حواضرنا وبوادينا، مدننا وقرانا، أحيائنا ومداشرنا، كلها عوامل تتسبب في ممارسة العنف ضد النساء والرفع من حجمه ووتيرته.

الابتزاز والاستغلال والتعنيف، إلى جانب تفشي ظاهرة الدعارة.

* السياق الذكوري الذي تعبر عنه مظاهر سيطرة الرجل (الزوج، الأب، الأخ، الصديق...) وتَحَكُّمُه في المرأة التي تظل في نظره مجرد كائن قاصر عديم الأهلية، يثير الفتنة والعار ويستوجب التأديب باسم السلطة المستمدة من الأعراف والتقاليد والدين، رغم أنها مجرد اعتقادات كاذبة روجتها بعض التيارات الموغلة في التطرف، بدليل أنه لا توجد إشارة تؤكد على أن الإسلام مثلا شرَّع العنف ضد المرأة، أو رواية عن النبي (ص) كان يستعمل العنف مع بناته أو زوجاته، بل المؤكد أن النبي (ص) ما ضرب امرأة قط ولا خادما ولا أحدا. ولكن الجهل والأمية يفعلان العجب في كثير من الحالات باعتبارهما أحد الأسباب الرئيسية في تعنيف المرأة واحتقارها وإذلالها.

تبعا لهذا التوصيف التقريبي لحجم ظاهرة العنف ضد المرأة وأشكالها وأسبابها والمستمد من التقارير والنشرات والبيانات الصادرة عن بعض الجهات الحكومية والجمعوية والحقوقية، يمكن الإقرار باستفحال وخطورة هذه الظاهرة في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة. فالكل يجمع على قلق ونرفزة الأزواج بالخصوص وبالتالي الارتفاع المهول لضحايا التعنيف وبصورة خاصة وسط النساء المتزوجات.

وكما تجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الممارسات العنيفة تلقي بظلالها على حياة الضحايا من النساء وعلى أمنهن الجسدي وراحتهن النفسية، فمن إيجابيات تلك الممارسات تمكين مختلف الأطراف والمتدخلين من التفكير والتداول من حين لآخر في فضاء مؤسسة الأسرة وفي بلورة خطط للتدخل بهدف الوقاية والعلاج من هذه الآفة التي عادة ما تقوض جهود الدولة والمجتمع المدني وحياة الأسرة على حد سواء. وهذا ما سنعمل على عرضه ومناقشته في النقطة الأخيرة لهذ الورقة.

3. الوقايــة والعـــلاج

كثيرا ما تتعرض المرأة عندنا لمشاكل وصعوبات متفاوتة الخطورة، تتجاوز بعضها بسلام وتفشل أمام بعضها الآخر. فالوقوع فريسة العنف أو الإصابة بمرض مزمن أو الطرد من البيت أو من العمل، كلها تجارب قاسية تهدد صحة المرأة النفسية والجسدية وتستوجب المواجهة باعتماد أساليب للوقاية واستراتيجيات للعلاج. فالأمر وعلى عكس ما هو مألوف عندنا، لايتعلق بالخطب الجميلة والنصائح المحفزة على مواجهة العنف بالعنف ولا بالبرامج المرتجلة اللاهثة وراء تحديد درجات العنف وأشكاله وأسبابه وحالاته المختلفة، بل يتحدد أساسا في بناء خطة التدخل المطلوبة التي تؤثثها من الناحية السيكوسوسيولوجية ثلاثة أركان أساسية هي: تحديد حول ماذا سنتدخل؟ ثم كيف سنتدخل؟ وأخيرا لماذا سنتدخل؟. بمعنى العمل بمنطق الخطة التي تصل بنا إلى تربية صحية تحكمها برامج وقائية وعلاجية يقتنع بها الجميع (حكومة، أحزاب سياسية، منظمات وطنية ودولية، جمعيات نسائية، أخصائيون نفسيون ومساعدون اجتماعيون...) ويؤطرها حوار دائم بين فعاليات جميع هذه الأطراف.

وإذا كان حيز هذه النقطة لا يتسع للتفصيل في سيكولوجية المواجهة La psychologie du cooping كمرجعية قاعدية للتعامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة وانعكاساتها المتنوعة، فإن اهتمامنا سينصب مباشرة على الخطة السيكوسوسيولوجية الملائمة لمواجهة هذه الظاهرة وذلك بالتركيز على مدخلين أساسيين:

أ) أساليب الوقاية ونماذجها

"الوقاية خير من العلاج"، هذا قول مأثور كان وما يزال يحظى بالتداول والاستعمال من لدن الجميع. لكن مثل هذا الإجماع على أهمية الوقاية لا نجد ما يجسد مقاصده النبيلة على أرض الواقع. وهكذا فالوقاية عبارة عن مفهوم شاسع يشير في العادة إلى مبادرة أو تدخُّل يستهدف منع حدوث

المؤشرات الدالة على الإرادة الفعلية لاستئصال العنف في جذوره ومنابعه الثقافية والقانونية والتربوية والإعلامية تبدو ضعيفة إلى حد كبير

بالنظر إلى هشاشة وضعها السوسيواقتصادي والثقافي والقانوني، فإن المرأة كانت وما تزال تشكل الضحية الأولى لأفعال التعنيف والنظرة الدونية وثقافة التمييز. فالعنف ضدها يتفاقم مع تفاقم مشاكل الحياة

يمكن الإقرار باستفحال وخطورة هذه الظاهرة في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة

الوقوع فريسة العنف أو الإصابة بمرض مزمن أو الطرد من البيت أو من العمل، كلها تجارب قاسية تهدد صحة المرأة النفسية والجسدية

وتستوجب المواجهة باعتماد أساليب للوقاية واستراتيجيات للعلاج

موقف مزعج أو سلوك عنيف قد يفضي في حالة تكراره واستمراره إلى متابعة قضائية، ويتوزع إلى أنواع متعددةأهمها (Mouvet et al، 2002؛ أحرشاو، 2010):

* الوقاية التأديبية التي ترمي إلى ردع كل شخص يتأهب لممارسة العنف ضد النساء باعتماد أساليب التخويف والعقاب والأحكام الزجرية فضلا عن نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع وبالخصوص في أوساط النساء لمعرفة حقوقهن ثم تكوين متخصصين وموظفين متمرسين في العمل النفسي والاجتماعي والقانوني والأمني.

الوقاية التأديبية التي ترمي إلى ردع كل شخص يتأهب لممارسة العنف ضد النساء باعتماد أساليب التخويف والعقاب والأحكام الزجرية فضلا عن نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع وبالخصوص في أوساط النساء لمعرفة حقوقهن

* الوقاية التقويمية التي تحاول تقليص عدد الوضعيات والمواقف المنبئة بالتصرفات العنيفة، وذلك باعتماد أساليب للمراقبة والحماية من لدن القطاعات الصحية والتربوية والمهنية، والأجهزة القضائية والأمنية ثم الجمعيات المدنية والمنظمات الحقوقية، عملا بفكرة أن فتح الباب أمام احتمالات ممارسة أفعال عنيفة ضد النساء سيفضي إلى مداومة هذه الأفعال وتواصلها داخل الأسرة وخارجها. ولهذا فإن الأمر يستدعي اعتماد خطة وطنية يحكمها برنامج وقائي من أهم آلياته: تنظيم حملات لماهضة العنف ضد النساء وتعزيز عمل وقدرات مراكز الإنصات ونشر ثقافة المساواة ضدا على ثقافة التمييز ثم تحسين صورة المرأة المغربية في المقررات التعليمية والبرامج إعلامية. وهي آليات تتدرج جميعها في ما ينعت في الميدان السيكولوجي بالمواجهة الإيجابية المتيقضة المتمركزة حول المشكل الكامن وراء قلق الضحية وتوترها والمحكومة بالبحث عن المعلومات والسند الاجتماعي ثم خطط الفعل الملائمة لمجابهة الوضعيات المهددة بالعنف وذلك بتحريض الضحية على استخدام استراتيجيات معرفية وسلوكية لتجاوزها.

لهذا فإن الأمر يستدعي اعتماد خطة وطنية يحكمها برنامج وقائي من أهم آلياته: تنظيم حملات لماهضة العنف ضد النساء وتعزيز عمل وقدرات مراكز الإنصات ونشر ثقافة المساواة ضدا على ثقافة التمييز ثم تحسين صورة المرأة المغربية في المقررات التعليمية والبرامج إعلامية

* الوقاية الاجتماعية التي لا تهاجم العنف ضد المرأة في معناه الضيق، بل في معناه الشامل وذلك بالتركيز على الظروف الاجتماعية العامة للشخص الممارس للعنف (الفقر، الجهل، الأمية، البطالة، الإدمان، الانحراف...)، عملا بالفكرة القائلة إن العنف ضد المرأة يجد مصدره في حياة هذا الأخير بمختلف مكوناتها وظروفها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمهنية والتي تستوجب التقويم والتصحيح. فالأمر هنا يتعلق بالتركيز في كل تدخل وقائي على المصادر والأسباب الماكروسوسيولوجية لممارسة العنف ضد النساء. وفي هذا السياق يندرج ما يسمى بالسند الاجتماعي وكل ما يمثله من دور جوهري في تقوية شعور الضحية المعنفة بالانتماء وتقدير الذات وفي تدبير الممارسات العنيفة وانعاكاساتها المختلفة على شخصيتها. وعادة ما ينبني هذا السند على مجموعة من المكونات أهمها (Bourgeois، 1988؛ أحرشاو، 2010):

- السند التقديري الذي يتلخص في طمأنة الضحية المعنفة بخصوص قيمتها وقدرتها على مجابهة المشكل وذلك بالإنصات إلى شكاويها وتشجيعها على الصمود والمواجهة واسترجاع الثقة.
- السند المادي الذي يتجلى في تقديم مساعدة مالية للضحية المعنفة أو خدمة مجانية خلال الفترة الحرجة المصاحبة لفعل العنف الذي مورس ضدها.
- السند العاطفي الذي يوفر للضحية المعنفة الإحساس بالحب والحماية واسترجاع الثقة في اللحظات العصيبة المرتبطة بسلوك العنف الذي مورس في حقها.
- السند الإخباري المتمثل في التوجيهات والنصائح التي تقدمها الجمعيات المدنية والحقوقية والفرق النفسية والاجتماعية المتخصصة للضحية المعنفة من قبيل: إمدادها بالمعلومات الضرورية حول أساليب مواجهة وتجاوز الضغوط المصاحبة للعنف الممارس عليها.
- الوقاية الاستباقية المندمجة التي تتكامل فيها كل النماذج الوقائية السابقة وتحكمها تدخّلات متماسكة يشارك فيها بالتزامن كل الأطراف وجميع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين.

ب) استراتيجـــات العلـــاج

يمكن التمييز بخصوص هذه الإستراتيجيات بين ثلاثة أبعاد رئيسية (De Cauter، 1990):

▯ **الأول** يهم لحظة ظهور المشكل وكل ما يتطلبه ذلك من معلومات حول التوقيت الملائم للتدخل الذي يمكنه أن يتم قبل حدوث فعل العنف أو أثناءه أو بعده. فقط يجب التنبيه إلى أن التدخل قبل حدوث المشكل عادة ما يندرج في إطار مخطط عام للوقاية قد يشمل جميع الذكور والإناث على امتداد جميع مناطق المغرب أو إحدى جهاته فقط. في حين أن التدخل بعد وصول المشكل إلى مستواه الحاد عادة ما يندرج في إطار علاجي يشمل فقط الأشخاص الممارسين للعنف. ويمكن إجمال أهم استراتيجيات ووسائل التدخل لهذا البعد العلاجي في العناصر الخمسة التالية:

* ممارسة نوع من الوقاية العامة عبر حملات التحسيس والتوعية بمخاطر العنف ضد المرأة، وبرامج لتحسين مستوى الوعي المعرفي والثقافي والاجتماعي لدى كافة الأشخاص المكونين للأسر والعائلات المغربية.

* اعتماد نوع من المراقبة العلاجية التي تستهدف تنمية الوعي لدى النساء المعنفات وتحفيزهن على التخفيف من الضغوط النفسية الناجمة عن ذلك من خلال استقبال تضلماتهن والإنصات إلى مشاكلهن ومدّهن بالمعلومات والإرشادات الممكنة وتعليمهن الاستراتيجيات المعرفية والسلوكية الملائمة التي تساعدهن على تجاوز الانعكاسات الضاغطة للأفعال العنيفة بنوع من الوعي والإيجابية.

* التدخل في حالة ظهور أفعال وتصرفات عنيفة لدى أي طرف من الأطراف المكونة للفضاء الأسري والمدرسي والمهني مع حث الأسر والأجهزة الأمنية والقضائية والمنظمات الحقوقية والجمعيات المدنية على المساهمة في محاربة العنف بجميع أشكاله بما في ذلك العنف ضد النساء.

▯ **البعد الثاني** يتعلق بتحديد محور التدخل الوقائي العام الذي يمكنه أن يتمحور حول شخص ما بهدف تصحيحه أو حول فضاء الأسرة كسياق اجتماعي ينشأ في إطاره هذا الشخص. وإذا كانت حملات التحسيس والتوعية بمخاطر العنف تشكل أحد أمثلة الوقاية المتمحورة حول الأشخاص الممارسين للعنف والأشخاص ضحايا هذا العنف، والتي تسعى إلى إحداث تحولات داخلية في سلوكات وتصرفات هؤلاء، فإن الوقاية المتمركزة على البنية الاجتماعية والتربوية تحاول إحداث تغييرات على صعيد المؤسسة الأسرية بكاملها. فالسلوك العنيف الذي يتبناه بعض الأزواج والشباب يجد مصدره على سبيل المثال في الصراعات والتفككات التي تهيمن على الأسرة بجميع مكوناتها، وبالتالي فإن إخضاع فضاء الأسرة لتحسيس معين سيؤدي دون شك إلى تغيير وتصحيح مواقف عناصرها وطريقة تفاعلهم وتعاملهم مشاكل الحياة اليومية. وإن هذا البعد الوقائي عادة ما يتمظهر في خطط ووسائل للتدخل أهمها(Cohen، 1994؛ Meirieu، 1999؛ Gasparini، 2000):

* تقوية العلاقات الإيجابية داخل الأسرة باعتماد برامج لتكوين الأزواج في مجال تدبير الأسرة والتواصل الجيد مع مكوناتها بما في ذلك المرأة.

* اعتماد مراكز للإنصات وفرق متخصصة للتوجيه والإرشاد ثم آليات ووسائل لتحقيق الأمن وحماية المرأة من العنف.

* تقوية المراقبة الواعية التي يمكنها بفعل طابعها المعرفي أن تلطّف من توترات الضحية وانفعالاتها وذلك بتشجيعها على التسلح بالمراقبة الذاتية والانخراط في شتى مجالات الحياة بحيوية ومسؤولية ثم الإحساس بالقدرة على مراقبة أحداث العنف الضاغطة والتحكم فيها.

الوقاية الاجتماعية التي لا تهاجم العنف ضد المرأة في معناه الضيق، بل في معناه الشامل وذلك بالتركيز على الظروف الاجتماعية العامة للشخص الممارس للعنف (الفقر، الجهل، الأمية، البطالة، الإدمان، الانحراف...)

السند التقديري الذي يتلخص في طمأنة الضحية المعنفة بخصوص قيمتها وقدرتها على مجابهة المشكل وذلك بالإنصات إلى شكاويها وتشجيعها على الصمود والمواجهة واسترجاع الثقة

السند العاطفي الذي يوفر للضحية المعنفة الإحساس بالحب والحماية واسترجاع الثقة في اللحظات العصيبة المرتبطة بسلوك العنف الذي مورس في حقها

ممارسة نوع من الوقاية

العامة عبر حملات التحسيس والتوعية بمخاطر العنف ضد المرأة، وبرامج لتحسين مستوى الوعي المعرفي والثقافي والاجتماعي لدى كافة الأشخاص المكونين للأسر والعائلات المغربية

تقوية العلاقات الإيجابية داخل الأسرة باعتماد برامج لتكوين الأزواج في مجال تدبير الأسرة والتواصل الجيد مع مكوناتها بما في ذلك المرأة

مع إفهام المرأة ضحية العنف بأن أسلوب المواجهة الإيجابية المتمركزة حول المشكل يكون أكثر فعاليةمن أسلوب المواجهة السلبية المتمركزة حول الانفعال والتوتر والغضينة

الخطة الوقائية الملائمة

▯ **البعد الثالث** يخص فعالية التدخل الوقائي ومحتواه، بحيث يتعلق الأمر بتحديد نوع التدخل الملائم لتفادي احتمالات حدوث مشكل ما:

– إما باعتماد أسلوب دفاعي قوامه التحذير من مخاطر العنف ضد المرأة عن طريق توعية الأشخاص العنيفين وتصحيح سلوكهم من خلال التأكيد على الانعكاسات الوخيمة للممارسات العنيفة على الفاعل والضحية معا. وهنا تندرج بعض حملات التحسيس والتوعية المناسباتية التي تنظمها بعض الجهات الحكومية والمنظمات الحقوقية والجمعيات النسائية والتي تركز على ضحايا العنف دون إيلاء أي اهتمام للممارسين الفعليين لهذا العنف.

– وإما باعتماد أسلوب هجومي قوامه إمداد الفئات الفاعلة للعنف والفئات المستهدفة بهذا العنف بمعلومات وتفاصيل عن إجراءات تفادي الممارسات العنيفة ومخاطرها وذلك بتقديم نماذج من الأزواج والشباب من الذكور والإناث الناجحين في علاقاتهم الإنسانية وحياتهم الاجتماعية. وتتلخص أهم خطط ووسائل تفعيل هذا البعد الوقائي على أرض الواقع في العناصر التالية (Merle، 2005؛ Dubet، 2005):

* التدخل المباشر في فضاءات الأسرة والمدرسة وأماكن العمل قصد توعية مكونات وأطراف هذه الفضاءات بخطورة العنف وذلك بالتنصيص من جهة على أهمية العلاقات الحميمية في تدعيم مشاعر الارتباط والاحترام والاعتراف بالآخر، ومن جهة أخرى على فعالية مطالبة جميع الجهات والأطراف (منتخبون، سلطات محلية، جمعيات مدنية، متخصصون نفسيون واجتماعيون...) بالمشاركة في هذا التدخل.

* استثارة السلوك الإيجابي لدى كل من ممارسي العنف وضحاياه من خلال تحفيزهم أولا على المساهمة في البناء الجماعي لضوابط التعامل الإيجابي بين الذكور والإناث داخل مؤسسات المجتمع وفضاءاته الأسرية والمدرسية والمهنية، وتشجيعهم ثانيا على الانخراط في سيرورة محاكاة المظاهر الإيجابية للعلاقات الإنسانية الناجحة وبصورة خاصة بين الذكور والإناث، مع إفهام المرأة ضحية العنف بأن أسلوب المواجهة الإيجابية المتمركزة حول المشكل يكون أكثر فعاليةمن أسلوب المواجهة السلبية المتمركزة حول الانفعال والتوتر والغضينة.

*اعتماد مجموعات وفرق متخصصة من السيكولوجيين والسوسيولوجيين والتربويين والقانونيين لردم الهوة بين الذكور والإناث، وبالتالي التنصيص على خلق علاقات إنسانية حميمية تساهم في محاربة ثقافة الشغب والعنف والانحراف.

خلاصـــــة

رغم كل الجهود والمبادرات فالجميع يعلم بافتقار مؤسساتنا الأسرية والتربوية والمهنية لخطة فعلية لمحاربة العنف ضد النساء. وقد آن الأوان لجمع كل الفعاليات والأطراف المؤثرة (سلطات محلية، منتخبون، أجهزة الأمن والقضاء، جمعيات مدنية، منظمات حقوقية، أزواج...) لوضع خطة دقيقة لمواجهة هذه الآفة، من مهامها بناء قاعدة للمعطيات حول العنف ضد النساء، مع إنجاز بحوث ودراسات ميدانية موسعة على صعيد مختلف جهات ومناطق المملكة. فالخطة الوقائية الملائمة هي التي تتوجه إلى مشكل العنف في جذوره وليس في أعراضه. بمعنى الخطة التي وبفعل أسلوبها الهجومي في التدخل ستقود إلى مؤسسات أسرية ومدرسية ومهنية ديمقراطية يحتضنها مجتمع ديمقراطي ووتكوّن إناثا وذكورا ديمقراطيين يتشبعون بقيم تتكامل فيها عناصر التفرد والاستقلالية مع عناصر التعاضد والارتباط.

المراجـــع

أحرشاو، الغالي (2010). العنف المدرسي في المغرب، مجلة علوم التربية: العدد 35، ص ص:28-40.

الكحل، سعيد (2011). العنف ضد النساء ظاهرة مركبة: دراسة من الواقع المغربي، موقع السكينة للحوار www.assakina.com نشرة المندوبية السامية للتخطيط والإحصاء، 14/ 01/ 2011، موقع بلادي الإلكتروني.
Berger J . (1993). Violence et sa prévention, in Pierre Tap et Hanna Malewska-Peyre « Marginalités et troubles de la socialisation », Paris, PUF.
Bourgeois J-P. (1988). Les institutions et l'échec scolaire, thèse de 3eme cycle, Université de Paris 7
Cohen, E.G . (1994). Le travail de groupe, Montréal : Eds la chenelière
Debarbieux, E. (2006). Violence à l'école : un défi mondial ? Armand colin.
Debarbieux, E.& C. Blaya (Eds). (2003). La violence en milieu scolaire. Dix approches en europe, Paris, PUF.
De Cauter, F. (1990). Une méthodologie pour le développement de projets dans la prévention générale, Leuven.
Dubet, F. (2005). Ecole : la révolte des vaincus ? Sciences humaines, n° 47.
Gasparini, R. (2000). Ordres et désordres scolaires, la discipline à l'école primaire, Paris, Grasset.
Meirieu, Ph . (1999). Apprendre, oui mais comment ? Paris : ESF.
Merle, P. (2005). L'élève humilié, l'école un espace du non- droit ? Paris : PUF.
Mouvet, B., Munten, J.& jardon, D. (20021). Comprendre et prévenir la violence. Le point sur la recherche en éducation, 22, 45-72.
Pain, J . (2006). L'école et ses violences, Economica
Peignard, E et al. (1998). La violence dans les établissements scolaires britaniques, Revue de pédagogie, n° 123, pp. 123-151.

هي التي تتوجه إلى مشكل العنف في جذوره وليس في أعراضه. بمعنى الخطة التي وبفعل أسلوبها الهجومي في التدخل ستقود إلى مؤسسات أسرية ومدرسية ومهنية ديمقراطية يحتضنها مجتمع ديمقراطي ووتكوّن إناثا وذكورا ديمقراطيين يتشبعون بقيم تتكامل فيها عناصر التفرد والاستقلالية مع عناصر التعاضد والارتباط

دليل اصدارات الشبكة

دليل المستجدات

www.arabpsynet.com/Documents/DocIndexAr.htm

دليل المجلة العربية للعلوم النفسية

www.arabpsynet.com/apn.journal/index-apn.htm

دليل سلسلة الكتاب الإلكتروني

www.arabpsynet.com/apneBooks/index.eBooks.htm

دليل الأبحاث والدراسات في العلوم النفسية

www.arabpsynet.com/Archives/OP/IndexPAar.htm

دليل المعجم النفسي العربي

DictAr3.htm/www.arabpsynet.com/HomePage